

Distr.: General
16 December 2009
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً موجزاً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة
النمسا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وقد أعد التقرير تحت مسؤوليتي
بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توماس ماير - هارتنغ

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة النمسا (تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠٩)

مقدمة

خلال فترة رئاسة النمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عالج مجلس الأمن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، والعراق، والشرق الأوسط، والبوسنة والهرسك.

وعقد مجلس الأمن ١٦ جلسة، شملت مناقشتين مفتوحتين، وست إحاطات، وثلاث مناقشات، فضلا عن ١٣ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وترأس المناقشة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مايكل سيندلير، وزير خارجية النمسا. وخلال تلك الجلسة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩).

واتخذ المجلس أربعة قرارات (بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والبوسنة والهرسك، والجزءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال)، وأصدر بيانين رئاسيين (بشأن غينيا - بيساو والعراق)، وثلاثة بيانات للصحافة (بشأن الانتخابات في أفغانستان، والصومال، وجماعة جيش الرب للمقاومة).

أفريقيا

غينيا - بيساو

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال جلسة رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام، بشأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو استنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2009/552). كذلك استمع المجلس إلى إحاطتين أدلى بهما كل من أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفيرة ماريا لويزا ريبيريو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وخلال المشاورات التي تلت ذلك للمجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الشديد لتوطيد السلام في غينيا - بيساو بالاستفادة من الزخم الإيجابي الذي نجم عن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة التي جرت في شهري

حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩. كما شدد أعضاء المجلس على ضرورة إجراء إصلاح شامل ومفتوح لقطاع الأمن.

وعقب مشاورات المجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس بياناً من رئيس المجلس (S/PRST/2009/29) رحب فيه بالانتخابات الرئاسية السلمية التي جرت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩، وأكد من جديد دعمه لجهود توطيد السلام في غينيا - بيساو، وأكد مرة أخرى على أهمية ترسيخ الديمقراطية، والأمن، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب لكفالة السلام المستدام. وشدد المجلس أيضاً على التحديات الماثلة فيما يتعلق بقطاع الأمن، فضلاً عن ضرورة متابعة وتنفيذ استراتيجية وطنية فعالة وشاملة يدعمها شركاء دوليون. كذلك رحب المجلس بالتخطيط الجاري لتحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل لبناء السلام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسة رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من الرئيس أولوسيفغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وأبلغ المبعوث الخاص المجلس باعتماده التخلي عن دوره كمبعوث خاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في نهاية سنة خدمته نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ ولايته. وفي الوقت نفسه، أعرب المبعوث الخاص عن استعداده لمواصلة المشاركة في العملية إذا رأى المجلس ضرورة لذلك. وبغية مواصلة التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى، أوصى المبعوث الخاص باتخاذ نهج شامل للجميع يجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويشمل أيضاً جهات دولية أخرى نشطة في المنطقة. وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن الشكر للمبعوث الخاص وكذلك للرئيس بنجامين مكابا، الميسر المشارك له، على مساهمتهما القيمة في عملية السلام في المنطقة. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس، وعلى مكافحة الإفلات من العقاب، والإصلاح الشامل لقطاع الأمن. وأعرب أعضاء المجلس مرة أخرى عن قلقهم إزاء الوجود المستمر للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك إزاء حالة السكان المدنيين المشردة للانزعاج، والآثار الخطيرة لعملية كيميا الثانية على المدنيين، وهي العملية العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء المجلس بالقرار الذي اتخذته

الأمين العام مؤخرا بوقف دعم البعثة لوححدات القوات المسلحة الكونغولية الضالعة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة، حيث أعرب عن امتنان المجلس للعمل الذي قام به المبعوث الخاص الرئيس أوباسانجو وميسره المشارك الرئيس مكابا، حيث أشار إلى التقدم المحرز في المنطقة الذي يعود أيضا إلى جهودهما النشطة، وشجع الأطراف في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس على العمل معا بروح من الوفاق والالتزام من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات. وأعرب رئيس المجلس مرة أخرى عن قلق المجلس العميق إزاء الأزمة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورحب بالقرار المتخذ مؤخرا بوقف دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوححدات القوات المسلحة الضالعة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في المناطق المتضررة من جماعة جيش الرب للمقاومة؛ حيث أبلغ وكيل الأمين العام المجلس أن الجماعة قد تطورت لتصبح مشكلة إقليمية حقيقية لا يمكن حلها إلا بنهج جيد التنسيق لا يشمل بلدان المنطقة وحسب وإنما أيضا بعثات الأمم المتحدة المعنية. وأعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم لأنشطة الجماعة وشددوا على أن حماية المدنيين يجب أن تكون لها الأولوية العليا فيما يتخذ من إجراءات لمحاربة هذه الجماعة. وتلا رئيس المجلس بيانا من الرئيس عقب الجلسة أدان فيه أعضاء المجلس الهجمات التي شنتها جماعة جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء التهديدات التي تمثلها الجماعة بالنسبة للسكان المدنيين وتنفيذ العمليات الإنسانية والاستقرار الإقليمي. وأشاد أعضاء المجلس أيضا بدول المنطقة لتعاونها، وشجعوها على مواصلة زيادة ذلك التعاون، وشجعوا أيضا عمليات حفظ السلام المعنية على العمل معا لتحقيق حماية المدنيين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس، خلال مشاورات عقدها بكامل هيئته، إلى إحاطة من إدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أبلغ المجلس خلالها بآخر مستجدات عملية كيميا الثانية العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة ورحبوا مرة أخرى

بالقرار الذي اتخذته الأمين العام مؤخرا بوقف دعم البعثة لوححدات القوات المسلحة الضالعة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وشدد الأعضاء على أهمية فرض شروط على الدعم المقدم للقوات المسلحة، فضلا عن عمليات التدريب والفرز الكافية. وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة، أعرب فيها عن امتنان المجلس للأمين العام المساعد على إحاطته التي وفرت للمجلس معلومات مفيدة من أجل التجديد الوشيك لولاية البعثة. وأكد رئيس المجلس من جديد الالتزام بمحاربة الإفلات من العقاب، فضلا عن قلق المجلس العميق إزاء الأزمة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحب بالقرار المتخذ مؤخرا بوقف دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوححدات القوات المسلحة الضالعة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من السيد إرطغرل أباكان، الممثل الدائم لتركيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2009/603)، وفيما يتعلق بالمداوات بين أعضاء اللجنة بشأن تقرير فريق الخبراء في المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في يومي ١٨ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩) الذي جدد بموجبه نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

مدغشقر

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات مغلقة أجريت تحت البند المعنون "مسائل أخرى"، استمع المجلس إلى إحاطة من السيد تيبيليه دراميه، مستشار الأمم المتحدة السياسي الأقدم بشأن مدغشقر. وأحاط المستشار المجلس بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء فيما بين الأحزاب الملغاشية في أديس أبابا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وبشأن بعثة المساعدة الانتخابية الجارية إلى مدغشقر. ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء في أديس أبابا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في العملية، ولا سيما البعثة الاستشارية للانتخابات التي أوفدت إلى مدغشقر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تفرغ القوى السياسية في مدغشقر سريعا من تشكيل الحكومة. وشجع الأعضاء فريق الوساطة المشترك على مواصلة جهوده للمساعدة في تنفيذ الخطوات التالية المتفق عليها في أديس أبابا، خاصة

الاستفتاء على الدستور وتنظيم الانتخابات. وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات للصحافة نقل فيها الآراء الرئيسية لأعضاء المجلس.

الصومال

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال مشاورات مغلقة، عرض السيد كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال تقرير اللجنة عن أعمالها خلال ١٢٠ يوماً. كذلك أجرى المجلس استعراضاً للتدابير المنصوص عليها في الفقرات ١، ٣، و ٧ من قرار المجلس ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وأشار المجلس إلى أن تلك التدابير تظل ضرورية لمعالجة الحالة في الصومال التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسة علنية، استمع المجلس إلى إحاطة من أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، بشأن الحالة فيما يتعلق بأعمال القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية وأعالي البحار قبالة شاطئ الصومال، استناداً إلى تقرير الأمين العام (S/2009/590). وركز الممثل الخاص على أن عمليات النشر البحرية الدولية وتدابير الحماية الذاتية للسفن قد خفضت عدد حوادث القرصنة الناجحة، بيد أن القرصنة تمثل عرضاً على عدم استقرار الصومال، وهو ما ينبغي معالجته بمجهود متضافر ومنسق على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، قدم الممثل الخاص وصفاً أيضاً للجهود المختلفة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة، مثل المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ورحب أعضاء المجلس بمشاركة المنظمات والدول التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في محاربة القرصنة وعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة شاطئ الصومال. وحث الأعضاء أيضاً على محاكمة المتهمين بالقرصنة ودعوا إلى تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة التي أبدت استعدادها لتسلم من تعتقلهم القوات البحرية الدولية بغية محاكمتهم، وخاصة كينيا وبيشيل.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٧ (٢٠٠٩) الذي حدد بموجبه لفترة اثني عشر شهراً التراخيص المنصوص عليها في القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨) والممنوحة للدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في محاربة القرصنة والسطو المسلح قبالة شاطئ الصومال.

السودان

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسة رسمية، استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور استندت إلى تقرير الأمين العام (S/2009/592)، ومن جبريل باسوليه، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تعلقت بالعملية السياسية. وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم التام للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وللسيد باسوليه فيما يبذله من جهود باعتباره كبير الوسطاء المشترك. وبين أعضاء المجلس أن العملية السياسية المتعلقة بدارفور قد بلغت مرحلة حاسمة، ومن ثم دعوا جميع الأطراف إلى التعهد بإيجاد حل سلمي، كما دعوا بوجه خاص جميع أولئك الذين لم يشاركوا بعد في عملية السلام أن يفعلوا ذلك دون إبطاء. وأعرب أعضاء المجلس كذلك عن قلقهم البالغ إزاء الهجمات التي شنت على موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في الميدان الإنساني. وطالبوا جميع الأطراف بأن تكفل دون شروط إمكانية الوصول التام وكذلك أمن العاملين في الميدان الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، وللإفراج فوراً عن الرهائن، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقد واصل أعضاء المجلس الضغط من أجل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وجعلها قادرة على العمل بكفاءة تامة. كما أكدوا بأنهم سيواصلون رصد عملية سلام الدوحة عن طريق كبير الوسطاء المشترك. وبعد الجلسة، أدلى الرئيس بملاحظات إلى الصحافة ناقلاً إليهم وجهات النظر الرئيسية التي أعرب عنها أعضاء المجلس.

آسيا

نيبال

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة مفتوحة من السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام، بشأن الحالة في نيبال وعمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال؛ حيث عرضت آخر تقرير للأمين العام عن البعثة (S/2009/553). وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن عملية السلام وأكدوا مجدداً على الحاجة إلى أن تعمل جميع الأطراف معاً بروح من التعاون لدفع عملية السلام قدماً وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاز ولاية البعثة. وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات إلى الصحافة أكد فيها من جديد دعم المجلس لعملية السلام وللعمل الذي تضطلع به البعثة.

أفغانستان

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن زيارته إلى الإمارات العربية المتحدة وأفغانستان في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد الرئيس أن الهدف الرئيسي للزيارة هو إبداء التضامن مع موظفي الأمم المتحدة إثر الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، في كابل. وأبلغ المجلس بالتدابير المؤقتة التي اتخذت لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة مؤكداً عدم وجود نية للإجلاء أو تخفيض قدرة الأمم المتحدة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، أكد الرئيس على الحاجة إلى إبرام اتفاق جديد بين الحكومة الأفغانية وشعب أفغانستان، بالإضافة إلى تعزيز السيطرة الأفغانية بصورة تدريجية. ورحب أعضاء المجلس بما أبدته كل من الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة من التزام ثابت بتقديم المساعدة إلى أفغانستان من خلال دعم شعبها وحكومتها في السعي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار. وعقب المشاورات، تلا رئيس المجلس بياناً موجهاً إلى الصحافة منوهاً بانتهاء العملية الانتخابية، ومهنئاً لشعب أفغانستان على مشاركته الحازمة والفعالة في الانتخابات ومثنياً على الجهود التي بذلها أولئك الذين عملوا من أجل ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية. وشدد الأعضاء على الحاجة إلى عملية سياسية شاملة متجددة ودعوا الحكومة الأفغانية الجديدة إلى التصدي بصورة فعالة لما يواجهه البلد من مشاكل. وعاودوا تأكيد التزامهم بدعم أفغانستان في مسارها نحو تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية وإعادة البناء، وأدانوا أنشطة العنف والإرهاب التي ينفذها كل من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وجماعات متطرفة أخرى.

العراق

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جلسة مفتوحة، قدم السيد أد ميلكرت، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، إحاطة إلى المجلس تستند إلى تقرير الأمين العام، عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2009/585). وقد عرض السفير حامد البياتي، الممثل الدائم للعراق، وجهات نظر حكومة العراق. وفي مشاورات عقدتها المجلس بكامل هيئته عقب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للدور الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تضطلع به في العراق واتفقوا على أن يكون العمل بشأن الانتخابات المقبلة والمصالحة الوطنية والقضايا الإنسانية أولوية رئيسية. وعقب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/30) رحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مجلس النواب العراقي بشأن تعديلات أدخلت على قانون الانتخابات العراقي؛ وأقر استمرار مساعدة البعثة في الإعداد للانتخابات البرلمانية الوطنية

العراقية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الكتل السياسية وقادتها في العراق لإظهار حنكتهم السياسية خلال الحملة الانتخابية والمشاركة فيها بروح تنم عن الوحدة الوطنية. كما أكد المجلس إدانته الشديدة لسلسلة الهجمات الإرهابية التي شنت في بغداد يومي ١٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، رحب المجلس بالزيارة الأخيرة التي اضطلع بها مسؤولو الأمم المتحدة إلى العراق لإجراء مشاورات تمهيدية تتعلق بأمن العراق وسيادته.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط قدمها السيد هيلي منقريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وقد أفاد بأن الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض يقوم على وجود دولتين قد وصلت إلى مأزق شديد ومثير للقلق، حتى مع استمرار الجهود الأمنية والاقتصادية على الأرض. وأكد من جديد دعوة الأمين العام لاتخاذ إجراء فوري لدعم العملية، وإعادة التأكيد على شروط خارطة الطريق وضرورة تنفيذها، ووضع مرجعيات واضحة للتفاوض بشأن كل القضايا الأساسية المنصوص عليها في قرارات المجلس والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين. وأشار إلى أن الأمين العام قد أصدر بياناً يشجب فيه نشاط إسرائيل الاستيطاني المتواصل وأعرب عن استيائه إزاء استمرار أعمال الهدم والإخلاء في القدس. وأشار إلى أن الحالة في القدس الشرقية تؤكد أهمية امتناع الطرفين عن الاستفزازات وأعمال التحريض. وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، أشار إلى أن العناصر الرئيسية للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لم تتحقق بعد. وأعرب عن القلق إزاء تدهور حالة البنية الأساسية العامة، والتدهور البيئي والقضاء على أسباب الرزق في قطاع غزة، وعدم إحراز أي تقدم حقيقي للشروع في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الضرورية للتشييد المدني. وأبلغ عن إطلاق ١٢ صاروخاً وقذيفة هاون من غزة إلى جنوب إسرائيل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته عقب ذلك، حث أعضاء المجلس الطرفين على استئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة. وأكدوا على الحاجة إلى أن يفني الإسرائيليون والفلسطينيون بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق، وطالب عدد منهم إسرائيل بأن تجمد تماماً النشاط الاستيطاني، حتى في القدس الشرقية. وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء الوضع الإنساني في غزة وأكدوا من جديد دعوتهم إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لبنان

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في لبنان، واستمع إلى إحاطة من مايكل ويليامز، المنسق الخاص للبنان، الذي قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2009/566). وأبرز المنسق الخاص آخر التطورات في لبنان، ولا سيما تشكيل حكومة وحدة وطنية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وشدد على أهمية إجراء الحوار الوطني في وقت مبكر لاستئناف المناقشات بشأن مسائل يوليها لبنان أهمية أساسية وتتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما قدم تقريراً عن عدد من الحوادث والانتهاكات الخطيرة للقرار وأبلغ المجلس بالمسائل المتعلقة. وتلقى المجلس أيضاً إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الذي أبلغ الأعضاء بما استجد من تطورات في الجوانب التنفيذية والأمنية للأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة عملها. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرز نتيجة تشكيل حكومة الوحدة اللبنانية الجديدة وأعربوا عن دعمهم المتواصل لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللمنسق الخاص.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، إحاطة إلى المجلس أثناء مناقشة عامة قائمة على أساس تقريره الثاني المقدم إلى الأمين العام (انظر الوثيقة S/2009/588)، الذي يشمل الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأفاد بأن مجلس تنفيذ السلام لم يتمكن، بسبب عدم إحراز تقدم في الامتثال للشروط الخمسة والمطلبين، من إعداد تقييم إيجابي، في اجتماعه الذي عقد يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يسمح بإغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى مكتب الممثل الخاص المعزز للاتحاد الأوروبي. وأدى السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بيان أمام المجلس الذي استمع أيضاً إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي وصربيا.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩) الذي أذن بفترة أخرى مدتها اثني عشر شهراً، لغاية ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لقوة تثبيت الاستقرار التابعة للاتحاد الأوروبي والمنوط بها كفالة استمرار الامتثال لاتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥.

المسائل المواضيعية والعامية

عدم انتشار الأسلحة النووية/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

استمع المجلس يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال مشاورات له بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها السيد أرطغرل أباكان، الممثل الدائم لتركيا، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٢ (ز) من ذلك القرار، حيث غطت الإحاطة الفترة من ١٤ آب/أغسطس إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأعرب أعضاء المجلس في أعقاب الإحاطة عن تقديرهم لعمل اللجنة ورئيسها، وتبادلوا وجهات النظر بشأن عمل اللجنة خلال تلك الفترة، ولاحظوا باهتمام التقرير المرحلي لفريق الخبراء الذي قدم إلى المجلس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر وفقا للفقرة ٢٦ (د) من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والموعد النهائي الذي وافق عليه المجلس في ١٤ أيلول/سبتمبر. ورحب أعضاء المجلس بانطلاق عمل فريق الخبراء، وأعربوا عن تطلعهم إلى مواصلة الفريق عمله، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحت إشراف اللجنة، من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في قراره ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وشدد أعضاء المجلس على ضرورة الامتثال الكامل لهذين القرارين، وأشاروا إلى أن الهدف النهائي من هذه الجهود يظل هو جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وذلك بطريقة سلمية. ورحب أعضاء المجلس بالجهود الدبلوماسية المبذولة حاليا لتحقيق هذا الهدف وأعربوا عن تشجيعهم لها.

التقارير المنسقة المقدمة من رؤساء لجان مكافحة الإرهاب

أجرى المجلس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة مفتوحة استمع خلالها إلى إحاطات قدمها رؤساء هيئاته الفرعية الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب، وهي اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عن عمل تلك اللجان خلال الأشهر الستة الأخيرة. وفي البداية، أبلغ رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، المجلس عن التعاون القائم بين اللجان الثلاث وأفرقة الخبراء التابعة لها، وأبرز أن اللجان الثلاث تعلق أهمية كبرى على التنسيق والتعاون بين أفرقة الخبراء التابعة لها، وهي فريق الرصد المعني بالقاعدة وحركة الطالبان، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وخبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفيما يخص لجنة مكافحة الإرهاب، أبلغ السفير فيلوفيتش المجلس باعتماد الاستعراض المؤقت لإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ووضع الصيغة النهائية لتقييمات التنفيذ الأولية وعملية الجرد الجارية ذات الصلة، فضلا عن

الزيارات التي تمت إلى الدول الأعضاء والحوارات التي أُجريت مع تلك الدول. أما خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فقد سلط الضوء على الاستعراض الشامل، بما في ذلك الاجتماعات المفتوحة التي عُقدت بمشاركة كافة أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وأبلغ الرئيس المجلس أيضاً عن الأنشطة الميدانية المستمرة، مثل حلقات العمل الإقليمية والأنشطة الخاصة بكل بلد على حدة. وقدم توماس ماير - هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، إحاطة أطلع فيها المجلس على حالة تنفيذ القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، ولا سيما حالة استعراض جميع الأسماء المدرجة في القائمة الموحدة ونشر الموجزات السردية لأسباب الإدراج في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المجلس عن التحديات ذات الصلة بالقائمة الموحدة والإجراءات التي تتخذها اللجنة، وأشار في هذا السياق إلى التطلع إلى اعتماد قرار جديد للمجلس بحلول نهاية العام. وأعرب أعضاء المجلس في المناقشة التي أعقبت ذلك عن تأييدهم لأنشطة اللجان الثلاث، وتناول عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قضايا ذات صلة.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

عقد المجلس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة مفتوحة برئاسة مايكل سبنديليغر، وزير خارجية النمسا، بشأن موضوع "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، على أساس ورقة مفاهيمية قدمها الممثل الدائم للنمسا (S/2009/567).

واتخذ المجلس في البداية بالإجماع القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) الذي قامت النمسا بصياغة مشروعه وشارك في تقديمه ٣٠ بلداً، حيث كرر فيه المجلس الإعراب عن استعداداته للتعامل مع حالات النزاع المسلح التي يُستهدف فيها المدنيون أو تُعرقل فيها المساعدة الإنسانية. واعترف المجلس أيضاً بالحاجة إلى توجيهات عملية شاملة بشأن مهام ومسؤوليات بعثات حفظ السلام في تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، وطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء بما فيها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وغيرها من الأطراف الفاعلة المعنية، مفهوماً عملياً لحماية المدنيين. وطلب المجلس إلى الأمين العام كفالة أن تضع كل البعثات المعنية المكلفة بالحماية استراتيجيات حماية شاملة؛ وطلب إليه أن يضع توجيهات لبعثات الأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير عن حماية المدنيين بغية تحسين رصد المجلس لتنفيذ الولايات المتعلقة بالحماية وإشرافه عليه.

واستمع المجلس بعد ذلك إلى بيانات أدلى بها كل من الأمين العام؛ وجون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي تحدث باسم

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام؛ وكيونغ - وا كانغ، نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وبمناسبة مرور عشر سنوات على التزام مجلس الأمن بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أقر المتكلمون الثلاثة جميعا بإحراز بعض التقدم في السنوات العشر الماضية، لكنهم شددوا أيضا على ضرورة قيام المجلس والدول الأعضاء والأمم المتحدة بتفعيل ما عليهم جميعا من التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين من أجل زيادة الفعالية في الحماية المقدمة للمدنيين في النزاعات المسلحة.

وظهر من المناقشة التي أعقبت ذلك وتناول الكلمة خلالها ٦١ وفدا وجود توافق واسع للآراء على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز احترام الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الدولي. بما يكفل الحماية للسكان المدنيين في تلك النزاعات. واتفق المشاركون على أن تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لولاياتها المتعلقة بالحماية يحتاج إلى مزيد من التحسين، وأن ذلك يتطلب إجراء مشاورات وثيقة، بما في ذلك التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، قبل إنشاء بعثات حفظ السلام وعلى مدى فترة وجودها.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا المجلس، خلال مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، هيرالدو مونيوس، الممثل الدائم لشيلي، ورئيس لجنة بناء السلام، إلى عرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (S/2009/444). واستمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من البرازيل وبلجيكا وبنغلاديش وجمهورية كوريا والسلفادور والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا والهند، بناء على طلبهم. وأثنى أعضاء المجلس على اللجنة وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لما أجزته تلك الهيئات في السنة الثالثة من عملها. ورحب المجلس أيضا بعمل التشكيلات المخصصة لأقطار بعينها والتابعة للجنة، وشجع اللجنة على مواصلة تحسين أساليب عملها بهدف مساعدة البلدان المعنية في تحقيق مكاسب السلام على أرض الواقع. ورحب أعضاء المجلس بتعزيز تنسيق اللجنة وتعاونها مع الجهات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وأعربوا كذلك عن دعمهم لتعزيز التفاعل بين المجلس واللجنة، وأكدوا التزامهم بتحسين عمل اللجنة عن طريق المساهمة بصورة بناءة في استعراضها لعام ٢٠١٠.

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيس المجلس إلى الجمعية العامة، على نحو ما وافق عليه أعضاء المجلس الآخرون في وقت سابق، التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2) الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وذكر رئيس مجلس الأمن، باسم جميع أعضاء المجلس، أن المجلس تناول خلال الفترة المشمولة بالتقرير طائفة عريضة من المسائل الإقليمية والمواضيعية والعامة. فقد عقد ٢٢٨ جلسة رسمية، منها ٢٠٥ جلسات كانت علنية، بالإضافة إلى ١٨ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات. وعقد المجلس أيضا ١٤١ مشاورة بكامل هيئته. واعتمد المجلس في تلك الفترة ٥٣ قرارا و ٤٣ بيانا رئاسيا، وأصدر ٣٥ بيانا للصحافة. واتسم عمل المجلس المستفيض خلال الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة في إجراء المناقشات المفتوحة وجلسات الإحاطة المفتوحة.

بيان في الاجتماع الرسمي الذي يُعقد بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

أدى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ببيان، باسم أعضاء المجلس، في الاجتماع الرسمي الذي يُعقد بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقال رئيس مجلس الأمن في كلمته إنه في الوقت الذي يظل فيه الوضع على الأرض يثير قلقا بالغاً لدى المجلس، شهد المجتمع الدولي تكثيفا للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إعادة إطلاق المفاوضات الثنائية قبل نهاية العام. وأشار إلى أن أعضاء المجلس يرحبون دائما بتلك الجهود ويشجعونها ويأملون بقوة في أن تدفع بالعملية نحو تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وشدد رئيس المجلس على أنه لإحراز تقدم يجب على الأطراف أن تتفادى الأعمال التي تقوض الثقة والتي من شأنها أن تضر بنتائج المفاوضات.